الأهرام

المصدر : الاهرام

التاريخ : ١٨ يوليو ٢٠٠١

وبدأ عهد «الطاغية» المطارد!

طارق الشيخ

جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجريمة ابادة الجنس والعدوان تصنيفات لجرائم دولية اهتم بها العالم كثيرا فى العقد الاخير بعد ان بدات الدوائر تضيق على مرتكبيها وبدا امر محاسبتهم عليها امرا ممكنا بل ومرغوبا كبديل اكثر تطورا للانتقام الشخصى.

وما المحاكم الجنائية الدولية التى بدات تظهر الى الوجود عقب نهاية الحرب العالمية الثانية الا وسيلة لارهاب الطغاة ووضع حدود للجرائم والانتهاكات التى تتم تحت مظلة الصراعات والانتصارات التى يسعى بعض القادة الى تحقيقها على اشلاء الملايين من بنى البشر.

ومؤخرا ومع بداية محاكمة الزعيم الصربى سلوبودان ميلوسيفيتش امام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوجوسلافيا فى وقت تستمر فيه اعمال المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا بدأت تظهر قوائم ومطالبات بمحاكمة العديد من القادة والاشخاص الذين ارتكبوا من الافعال ما انتهكوا به مواد القانون الدولى الانسانى مثل انتهاك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد واعراف الحرب وجرائم ابادة الجنس بالاضافة الى جرائم فى حق الانسانية.

القائمة

على الرغم من عدم الدقة فى بعض ما يلتصق بالمتهمين فى الجرائم الدولية فان امر ملاحقتهم ومثولهم امام المحاكم الجنائية الدولية التى اقامها مجلس الامن ليوجوسلافيا ورواندا بالاضافة لبعض الدول التى تبنت تشريعات تسمح بمحاكمة مرتكبى الجرائم الدولية من الدول الاخرى على ارضها مثل بلجيكا،اصبح امرا ملحا ينادى به المجتمع الدولى.

فبعد تسليم ميلوسيفيتش برزت على قوائم المطلوبين للمثول امام محكمة جرائم الحرب فى يوجوسلافيا والمقامة بلاهاى اسماء عدد من القادة البوسنيين والكروات مثل زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش والجنرال الكرواتى رحيم اديمى الالبانى الاصل كما اصدرت احدى المحاكم الكرواتية امرا باعتقال احد كبار الجنرالات فى كرواتيا لترحيله الى لاهاى ليحاكم بتهم متعلقة بارتكابه جرائم حرب.

حدث هذا فى الوقت الذى استمرت فيه مطاردة المشتبه فى ارتكابهم جرائم حرب براوندا حيث القت الشرطة البلجيكية يوم ١٢ يوليو الحالى القبض على وزير المالية الرواندى الاسبق تنفيذا لقرار بتوقيفه من المحكمة الدولية لجرائم الحرب برواندا ليحاكم بشان تهم ارتكبها مثل ارتكاب والتحريض على ابادة الجنس وارتكاب جرائم ضد الانسانية والقتل.

وقد دفع هذا النشاط الكبير لمحكمتى رواندا ويوجوسلافيا الى ارتفاع الاصوات المنادية باتخاذ مجلس الامن قرار باقامة محكمة لجرائم الحرب فى تيمور الشرقية لمحاكمة المسئولين عن المذابح التى حدثت قبل وصول قوات حفظ السلام اليها عام ١٩٩٩. وقد بدات وسائل الاعلام العالمية فى وضع عدد من القوائم باسماء زعماء من دول اخرى يتحتم محاكمتهم على انتهاكات وجرائم حرب وابادة او جرائم ضد الانسانية مثل رئيس الوزراء الاسرائيلى الحالى اريل شارون بعد ان رفعت احدى الفلسطينيات دعوى قضائية ضده امام القضاء البلجيكى - الذى يسمح بمقاضاة مجرمى الحرب من اى مكان فى العالم - للدور الذى لعبه فى مذابح صابرا وشاتيلا اثناء الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢.

وقد كشفت الصحف الاسرائيلية عن توجه فريق من الخبراء القانونيين الاسرائيليين الى بلجيكا لمتابعة الاجراءات القانونية لتلك القضية التى تسببت اجراءاتها المبدئية فى عدم توقف شارون ببلجيكا اثناء جولته الاوروبية الاخيرة كما اضرت بشكل ملموس بالجهود التى بذلها لتبرير ما ترتكبه اسرائيل من فظائع ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة واستمرار احتلال بعض المناطق اللبنانية وفى مقدمتها مزارع شبعا المحتلة.

ومن المؤكد ان ملاحقة شارون على انتهاكات القوات الاسرائيلية اثناء غزوها للبنان عام ١٩٨٢ ستفتح الباب امام المزيد من الملاحقات للقادة العسكريين والسياسيين الاسرائيليين الذين ارتكبوا ضد العرب الكثير مما يمكن تصنيفه كانتهاكات لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقواعد واعراف الحرب وجرائم ابادة الجنس بالاضافة لجرائم فى حق الانسانية. ومما زاد من هذا الاعتقاد وجود اعترافات ادلى بها بعض العسكريين الاسرائيليين بشان ارتكاب مذابح ضد الاسرى المصريين فى سيناء اثناء حروب ١٩٥٦و١٩٦٧.

ومن جانب اخر تم التطرق الى اسماء افريقية مثل الرئيس التشادى السابق حسين حبرى والرئيس الاوغندى الاسبق عيدى امين وقد تم تحميله بالمسئولية عن مصرع ٣٠٠ الف اوغندى والرئيس الاثيوبى الاسبق منجستو هايلا ماريام الذى مات الملايين من الاثيوبيين فى عهده وقد ورد ايضا اسم ديكتاتور شيلى السابق اوجوستو بينوشيه بالاضافة لاسم ديكتاتور الارجنتين السابق جورج فيديلا.

المستقبل

من المؤكد ان الاتجاه الى احترام القانون الدولى الانسانى وعدم انتهاك اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩وقواعد واعراف الحرب وجرائم ابادة الجنس بالاضافة الى جرائم ضد الانسانية سيكون هو التوجه المستقبلى على مستوى العالم بعد ان بدات الدوائر تضيق على هذا النوع من الانتهاكات حيث بدات بمحاكمات نورنبيرج بالمانيا والمحكمة العسكرية الدولية للشرق الاقصى عقب الحرب العالمية الثانية . اما التحول الكبير والذى جاء كعلامة فارقة على طريق الالتزام بمواد القانون الدولى الانسانى فتمثلت فى اقامة المحكمة الجنائية الدولية العامة بموافقة ١٢٠دولة فى يونيو ١٩٩٨ لتقوم بدور محكمتى يوغوسلافيا ورواندا ولكن على نطاق اوسع واشمل

لقد انتهى عهد الطاغية الآمن دائما وبدا عهد ترى فيه البشرية الطغاة مطاردين.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية